جمال الحمود
استقرار القطاع وتطلعات ايجابية

مازالت السوق الفلسطينية تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب جائحة كورونا وانعكاس تعقيدات الوضع الاقليمي على المشهد السياسي الفلسطيني الذي يعكس بدوره ضغوطاً متنوعة على القطاعات الاقتصادية كافة. وتحاول الشركات الفلسطينية التكيف مع الوضع الجديد وامتصاص هذه التأثيرات السلبية والتعاطي بايجابية قدر الامكان للاستمرار والنمو مع تطلع دائم الى مستقبل افضل.

رئيس مجلس ادارة شركة العالمية للتأمين السيد جمال الحمود، يؤكد استمرار العمل ووضع الخطط والتعامل مع الاحداث... في انتظار تطورات ايجابية مستقبلاً، مشيراً الى بعض ايجابيات الجائحة على قطاع التأمين خاصة فرع تأمين السيارات، ومؤكداً على استمرار الشركة بالعمل وفق افضل الشروط الممكنة، مقدمة خدمات مميزة وسريعة وعصرية بما يؤمّن حاجات الزبائن وتطلعاتهم.

*** يستمر قطاع التأمين الفلسطيني في تحقيق معدلات نمو مقبولة على رغم الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد...**
- ما هي قراءتكم لذلك؟

في كل دول العالم تقريباً، تظهر الروابط بين السياسة والاقتصاد بشكل كبير ويعتبر كل منهما مؤثراً ومتأثراً بالآخر في جوانب وتشابكات عديدة. في المشهد الفلسطيني، يزداد تعقيد العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد، وتتجه معظم الابحاث التي تناولت الواقع الفلسطيني إلى الاستنتاج بغلبة العامل السياسي وتأثيره المتداخل في كافة مناحي الحياة وغلبته على العامل الاقتصادي بشكل عام.

على الرغم من الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها فلسطين والمنطقة المجاورة وفي ظل استمرار تأثير جائحة كورونا، فإن قطاع التأمين الفلسطيني لا زال يحقق معدلات نمو مقبولة نوعاً ما في ظل مجمل الظروف الراهنة.

*** ما هي الارقام المحققة في شركتكم خلال العام ٢٠٢١؟**

لقد كان هذا العام استثنائياً بكل المعايير، لذا كان علينا تلبية المتطلبات المستجدة للجهات الضامنة وللمؤمّنين في الوقت نفسه. على سبيل المثال شهدنا في العام ٢٠٢١ نمواً في تأمينات السيارات والتأمين الصحي، نتيجة للإغلاق الجزئي أو الكلي للبلد، وعدم استخدام السيارات، مما ادى الى انخفاض ملحوظ في عدد حوادث السيارات، وكذلك الحال بالتبعية لتعويضات التأمين الطبي، نظرًا لإحجام الكثير من المواطنين عن العلاج بالمستشفيات، لمخاوفهم من العدوى بفيروس كورونا، ولذلك فضّل العديد من المواطنين في بعض بلدان العالم، ومن بينها فلسطين، عدم الذهاب للمستشفيات، مما انعكس بشكل واضح على معدلات التأمين الطبي والذي شهد نمواً جيداً خلال تلك الفترة.

تستمر العالمية للتأمين في تنفيذ الاستراتيجية المرسومة لها من قبل مجلس الادارة وهي تمكّنت من تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال العام ٢٠٢١، حيث بلغ حجم اقساطنا ٤٦ مليون دولار أميركي مقابل ٤٠ مليون دولار أميركي لسنة ٢٠٢٠، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني.

الأمور في العالمية للتأمين والحمدلله تسير في الاتجاه الصحيح برغم تبعات جائحة كورونا، وتمكنّا من نيل رضى زبائننا وعملائنا والشركات التي نتعامل معها، عبر تقديم افضل الخدمات الممكنة بالسرعة المطلوبة.

*** ما هي خططكم ومشاريعكم للعام ٢٠٢٢؟**

في ظل الصورة الضبابية قامت شركتنا بخطوات كبيرة لضمان استمرار العمل وخدمة العملاء على اكمل وجه، الذي توّج بارتفاع في الاقساط في اغلب انواع التأمين مقارنة مع العام ٢٠٢٠ وتحسين الربحية الفنية. من ناحية ثانية، نعمل اليوم ونبذل جهوداً مع هيئة رأس المال الفلسطينية (الإدارة العامة للتأمين) والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين على توفير الاستقرار والحماية للسوق الفلسطيني لتخفيف حدة المنافسة بين شركات التأمين والنهوض به رغم جميع الظروف المحيطة بنا.

اننا نتطلع الى العام ٢٠٢٢ بثقة وايجابية، آملين تجاوز المصاعب والاستمرار في تحقيق النمو في الانتاج والنتائج الفنية المرجوة، كما نأمل بانتهاء جائحة كورونا وإنحسار آثارها ونتمنى عاماً ناجحاً ومستقراً لقطاعات التأمين في فلسطين والعالم.